إيلات ماعوز *

مرحبا بالقادمين إلى يوتوبيا المال: إسرائيل، الإمارات المتحدة ورأسمالية الكارثة **

من شأن هتافات شماتة اليمين الإسرائيلي لدى توقيع اتفاق السلام بين إسرائيل والإمارات المتحدة أن تقلق راحة أي يساري جيد. يتباهون في اليمين بأنه أثبتنا أن توقيع اتفاق «سلام مقابل السلام» من دون الانسحاب من مناطق، ومن دون التنازل عن أي مصلحة حيوية، ممكن. وبيّنا أنه من الممكن توقيع سلام «من موقع القوة»، وكتعبير عن «مصالح متبادلة»، وليس – مثلما طرح اليسار دائمًا – من خلال توزيع الهدايا على «الإرهابيين». ونجحنا من خلال الاتفاق التاريخي بترسيخ موقف إسرائيل كجهة شرعية في الحلبة الإقليمية، وإنشاء ردع ضد إيران، وفتح أسواق جديدة للاقتصاد الإسرائيلي. نجحنا لأننا، «مثل العرب»، محافظون وبراغماتيون أيضًا: نندمج في الحيّز الذي فيه «يفهمون لغة القوة فقط» والذي ما زالوا فيه يحترمون السلطة الدينية والأبوية. ويقولون في اليمين الجديد – اليمين الذي تبنى فرحًا سياسة الهويات – إن مشكلة اليسار تكمن في أنه غرسة غريبة، نافرة ونخبوية، وأن تفاخره العنيد بقيم مثل العدالة والمساواة ليس سوى غطاء رفيع لحكمه الإقصائي والمهيمن. أو،

* محاضرة في برنامج النظرية الاجتماعيّة في مركز دراسات الجندر والجنسوية في جامعة شيكاغو، متخصصة في الاقتصاد السياسي للعنف في سياقات كولونيالية.

** نسخة بالعبريّة من هذا المقال نشرت في العدد ٥٣ من دورية «تيئوريا وبيكورت» (نظرية ونقد) الصادرة عن معهد فان لير في القدس، شتاء ٢٠٢٠.

يوجد في مركز اتفاقي السلام بين إسرائيل والإمارات المتحدة والبحرين إستراتيجية مشتركة ترمي لتحقيق ربح من أزمة، أو ما يسمى اليوم «رأسمالية الكارثة». ولا يدور الحديث عن تجارة بسلاح متطور فقط وإنما بتحويل تدريجي لجميع القطاعات التجارية إلى ما يشبه صناعات أمنية، توفر رافعات للتحكم وإدارة السكان.

مثلما قال لي مؤخرًا ناشط يميني شرقي أحترمه واضطررت إلى الموافقة معه: «لقد خسرتم هذا باستقامة، اليسار عنصري بكل بساطة». وحقيقة، في أي مفترق تاريخي وأي فرصة تقريبًا، وخاصة خلال الاحتجاجات الحالية، يظهر «اليسار الإسرائيلي» كطبقة تكافح من أجل مجرد وجودها من دون أي وعي ذاتي. هذا هو السياق الذي تنفجر فيه العنصرية – تجاه اليهود الشرقيين بالأساس، ولكن ليس تجاههم فقط – مرة تلو الأخرى بتشنج، من أجل تبرير لماذا «نحن» وليس «هم» جديرين بالسيطرة على: الموارد، القوة، الملكات والوظائف. وهذا هو السياق أيضًا الذي يظهر فيه الهوس حيال الفساد، مع الشعار الفارغ «فقط ليس بيبي» – كأن العلاقة بين المال والسلطة هي أمر جديد، وغير مألوف في التاريخ والمشهد الصهيوني.

بالطبع، «ليس اليسار كلّه». ويحظر أن ننسى أن هناك أيضًا «راديكاليين»، «يعون الامتيازات» ويتطلعون إلى الانضمام، وإلى كفاح مشترك للفئات المقموعة جميعها. وعلى الرغم من أن هذه مجموعة صغيرة، لكنها جماعة رائدة، وستنجح بعمل صحيح وعنيد في إقناع – عفوًا، «زيادة الوعي» – بالعلاقة المتصالبة بين المكانة، الجندرية والعرق؛ بالارتباط الجوهري بين حقوق المثليين و«التحدث باللهجة الشرقية»، وبين الكفاح ضد الاحتلال والاحتباس الحراري.[1] وليست اللهجة المستهزئة في أقوالي عفوية، لكني بالتأكيد لا أكتب من موقف تهكمي، وإنما كناشطة قضت ساعات كثير، طوال سنين، في محاولة تطبيق حقيقي وصادق لحلم «ربط جميع الكفاحات معًا». وهذا هو الإطار الفكري الذي كبُرت في داخله كناشطة سياسية، وما زال يعكس الشكل الذي فيه نحن في اليسار («نحن» التي تبقى أن نعرّفها) نربي ونتربى.[2] لكن هذا الإطار ليس كافيًا، لأنه يعبر بشكل غير انعكاسي عن أيديولوجية طبقة صغيرة، اليسار الأكثر شمولية، الذي يستعير مصطلحاته من حركات اجتماعية في برلين وغرف الندوات في بيركلي أو نيويورك. ويثبت مرة بعد أخرى ضعفه كإطار لبناء قوة معارضة ذات ثِقل، ويسهم في تناقص الصفوف ويأس متزايد. وينبع قسم من الضعف من غياب مطلق تقريبًا للتحليل المنهجي لعرقنة الاقتصاد السياسي الإسرائيلي، ومن تبني غير إدراكي لمفهوم رأسمالي، ومن جوهرية الهوية التي تخدم اليمين الرجعي.

وسأوضح فيما يلي هذه الادعاءات بواسطة خطوط عريضة لنقد اتفاقيات السلام بين إسرائيل وبين الإمارات المتحدة والبحرين.[3] ويزيد هذا النقد من حدة الانتقادين المركزيين اللذين طرحهما اليسار الراديكالي للاتفاق: الأول، هو أنه يتجاهل القضية الفلسطينية ويسهم في تطبيع مع الاحتلال. والثاني، هو أنه يعمق شراكة إسرائيل في تحالف النفط – السلاح الإمبريالي الأميركي. وثمة الكثير من العدل في هذين الموقفين، لكنهما نابعان من تحليل يتجاهل التناقضات الجديدة للرأسمالية العالمية في الوقت نفسه.

يوجد في مركز اتفاقي السلام إستراتيجية، مشتركة للدولتين، ترمي لتحقيق ربح من أزمة، أو ما يسمى اليوم «رأسمالية الكارثة» (كلاين ٢٠٠٩؛ Foster and Suwandi 2020). ولا يدور الحديث عن تجارة بسلاح متطور فقط وإنما بتحويل تدريجي لجميع القطاعات التجارية إلى ما يشبه صناعات أمنية، توفر رافعات للتحكم وإدارة السكان. يستند هذا النمط الرأسمالي إلى أشكال متطرفة من العرقنة، النابعة من تقاسم عمل صارم على أساس مواطنة،

لا يتناقض استخدام مصطلح «رأسمالية معرقنة» مع تحليل تكون في مركزه الكولونيالية والاستيطان أو الإمبريالية، لكنه يقترح دراستها في سياقها التاريخي. وكنموذج انتشر في أوساط اليسار النشط والأكاديمي في إسرائيل في العقود الأخيرة، فإن نقد الكولونيالية الاستيطانية يضع في مركزه أسس التطهير – التطلع إلى استبدال الأصلاني ومحوه وإبادته – في المشروع الصهيوني.

إثنية وعرق، وتتغذى من حرب الطبقات المتواصلة على مجرد الحق في الوصول إلى بوابات رأس المال؛ أي المشاركة في صنعه من أجل البقاء. وحقيقة أن دول الخليج وإسرائيل هي مراكز إقليمية مهمة لتجميع رأس المال تحتم علينا التفكير بالدور التاريخي لليسار في بلداننا، ودراسة ما إذا كان بالإمكان حقًا التحدث عن رأسمالية في إسرائيل من دون التحدث عن العرق والإثنية. والعكس: يقوّض جوهر العرقنة الدائم للرأسمالية – وخاصة شكله المحدد في عصرنا – المفهوم الليبرالي الذي بموجبه انعدام المساواة، لكونه «ليس ناجعًا»، هو عائق أمام التطوير الاقتصادي، وأن أنظمة رأسمالية ستتطلع إلى التخلص منه في نهاية الأمر.[٤]

وتلقى مصطلح «رأسمالية معرقنة» (racial capitalism) القليل من الصدى الأكاديمي في الأشهر الأخيرة حول عودة نشاط حركة Black Lives Matter في الولايات المتحدة. واستخدامه السائد اليوم يُنسب إلى عمل المنظر الماركسي الأفرو – أميركي سيدريك روبنسون، الذي استخدم هذا المصطلح من أجل الادعاء أن العنصرية متجذرة في الأسس الثقافية للرأسمالية، كحركة أوروبية نمت من داخل مجتمع إقطاعي لديه خطاب عنصري نشط. والمعنى السياسي لهذا الادعاء، في السياق الذي كُتب فيه، كان تأسيس ماركسية سوداء (Black Marxism) كبديل لحركة العمال البيضاء، التي تخلت عن البروليتارية «الملونة»، وتعاونت مع الإمبريالية ولم تتضامن مع كفاحات السود في العالم الثالث (Robinson 2000). إلا أن مصدر المصطلح، وشكل استخدامي له هنا، هو في حركة ضد الأبارتهايد، وخاصة في دراسة «استثمارات أجنبية ونسخ الرأسمالية المعرقنة في جنوب أفريقيا» (Legassick and Hemson 1976). ومثل روبنسون، فإن مارتين ليغاسيك وديفيد هيمسون أصرا على أن يبينا عدم وجود أي تناقض بين الرأسمالية والعنصرية، ودحض الادعاء الأيديولوجي الذي بموجبه تطور الاقتصاد سيقود (تدريجيًا ومن دون سفك دماء) إلى إلغاء نظام التمييز والاستغلال. لكن خلافًا لروبنسون، لم ينشغل هذان الكاتبان بصياغة نظرية شاملة للرأسمالية بحدّ ذاتها، وإنما بتحليل البنية الاجتماعية جنوب الأفريقية. وكان هدفهما أن يبينا كيف أن الرأسمالية نمّت بصورة ديالكتيكية الفصل العنصري وبلورت الطبيعة المعرقنة للكفاحات الطبقية، وكيف أن هؤلاء بدورهم أعادوا بلورة أشكال التراكم، تنظيم العمل والعلاقات الاجتماعية. وبكلمات أخرى، طرح الكاتبان تحليلًا ماديًا لما يطفو على السطح كسياسة هويات، من دون إلغاء أهمية الهويات في واقع الحياة ووعي معظم اللاعبين السياسيين، لكن من دون تقديسها وتحويلها إلى فئات طبيعية وثابتة أيضًا.

لا يتناقض استخدام مصطلح «رأسمالية معرقنة» مع تحليل يكون في مركزه الكولونيالية والاستيطان أو الإمبريالية، لكنه يقترح دراستها في سياقها التاريخي. وكنموذج انتشر في أوساط اليسار النشط والأكاديمي في إسرائيل في العقود الأخيرة، فإن نقد الكولونيالية الاستيطانية يضع في مركزه أسس التطهير – التطلع إلى استبدال الأصلاني ومحوه وإبادته – في المشروع الصهيوني.[٥] وشدد هذا المنهج في أساسه على سلب أراضي الفلسطينيين وروح العمل العبري كتحالف تاريخي بين رأس مال وعمل يهوديين، تطلع إلى إقصاء السكان الأصلانيين (Shafir 1989). وجرى تحسين هذا المنهج في السنوات الأخيرة، وبين أسباب ذلك، النقلة النوعية في التسعينيات من استغلال قوة العمل الفلسطينية الرخيصة – خاصة في المناطق

شرطي آلي وسط دبي في ٣١ أيار٢٠١٧. (أ.ف.ب)

المحتلة – إلى استغلال العمال الأجانب (farsakh 2005). وفي هذه الظروف، تحول الشعب المحتل إلى مجموعة سكانية لا ضرورة لها، ولا يتطلع النظام إلى استغلالها لإنتاج قيمة وإنما يسعى إلى التخلص منها، لذلك فإنه لا يتردد في استخدام عنف متطرف ومنفلت (Gordon 2008). يشدد قسم من مؤيدي هذا المنهج، وإن لم يكن جميعهم، على أن الكولونيالية الصهيونية في فلسطين تحققت وهي مستمرة في السياق الإمبريالي؛ أي إنهم يدعون أن إسرائيل هي حوزة للدول العظمى المسيطرة- بريطانيا في الماضي والولايات المتحدة اليوم. ويعتبر المعسكر المناهض للإمبريالية جزءًا من الهبة العربية، ويطرح – مثلما طرحت معظم حركات التحرر المناهضة للكولونيالية في منتصف القرن العشرين – أن الشكل المحدد للكفاح ضد الرأسمالية هو الكفاح القومي (غوجانسكي ١٩٨٦). وبرأيي، طرح كلا المنهجين حقائق تاريخية في حينه، لكنهما يتطلبان مراجعة معينة إثر تغير شكل الرأسمالية العالمية.

يسمح التمعن في الاقتصاد السياسي للإمارات المتحدة وإدراك شكل اندماج اتفاقيات السلام في الرؤية الاقتصادية السياسية الإسرائيلية، قبل أي شيء، بتفسير كيف أن طبيعة العرقنة الصهيونية تتغير على ضوء تحولات في بنية مراكمة رأس المال العالمي وشكل بلورته للحلبة المحلية. ومن هنا تتضح تناقضات عدّة في مظاهر الحكم، الذي يعانق بيد واحدة الثقافة الشرقية والعربية ويدفع باليد الثانية سياسة بارزة لاستعلاء إثني وعنصري. ومن هنا تتضح أيضًا طبيعة الاتفاق ومدى استمرار – ولكن أيضًا تطوير – نموذج السلام الاقتصادي لرأس المال الليبرالي (أدائه السياسي، اليسار الصهيوني، أو ما تبقى منه). وأخيرًا، في إطار محاولة فهم تطرف الميول العنصرية في الرأسمالية المعاصرة، سأطرح أن إسرائيل والإمارات المتحدة تدفعان، معًا وعلى انفراد، رؤية اقتصادية سياسية تستند إلى جني أرباح من الدمار، الحرب وأزمة اجتماعية وبيئية.

***

يتلقى أي عامل في الإمارات راتبًا وفقًا لجواز السفر الموجود في جيبه، وهذه سياسة تضمن أن يعرض سوق العمل المحلي ميزة تنافسية ويجذب عمالًا من أماكن بعيدة. ويتركز مواطنو الإمارات أنفسهم، في حال كانوا يعملون، في القطاع العام، حيث الراتب مرتفع والاستقرار كبير. وفي المقابل، يخضع الأجانب لاتفاقات مقيدة وشديدة القسوة مع المشغلين، ويحظر عليهم الإضراب والتنظيم والشكوى.

تُصوّر ممالك النفط في الخليج الفارسي، وبينها الإمارات المتحدة نفسها بتفاخر كيوتوبيا رأس المال. وبإمكانكم فيها تحقيق أي شهوة أو أمنية تشاؤونها والاستمتاع بأعلى مستوى حياة على وجه المعمورة من دون الاضطرار إلى التقاء فقراء، متسولين ومشردين ومن دون المعاناة من الجريمة، التلوث وانعدام الأمن الشخصي. صحيح أنه لا توجد ديمقراطية هنا، لكن بنية النظام تضمن استمرار عيش المواطنين برفاهية نسبية طالما يمنحون النخبة الحاكمة أن تدير بحكمة كنوز الدولة، التي تعمل كشركة صيانة. ويشكّل مواطنو دول الخليج، كما هو معروف، جزءًا صغيرًا من سكانها. وثمانون في المئة من سكان الإمارات المتحدة، وقرابة تسعين في المئة من قوة العمل فيها هم عمال «مؤقتون» و«أجانب»، يفتقرون لأي حقوق. ويأتي القسم الأكبر منهم من جنوب آسيا – الهند، باكستان وبنغلادش – ويتركز في قطاعات متدنية الأجور، مثل البناء، الخدمات، المصالح التجارية الصغيرة، العناية وأعمال في البيوت. وتكون الوظائف المرغوب بها لمهندسين، ومدراء وفي القطاع المالي محفوظة غالبًا للبيض، الأوروبيين والأميركيين، ولأبناء وبنات الطبقة الوسطى المتعلمين من دول أخرى وبينهم فلسطينيون (وربما إسرائيليون في المستقبل).[٦] يتلقى أي عامل في الإمارات راتبًا وفقًا لجواز السفر الموجود في جيبه، وهذه سياسة تضمن أن يعرض سوق العمل المحلي ميزة تنافسية ويجذب عمالًا من أماكن بعيدة. ويتركز مواطنو الإمارات أنفسهم، في حال كانوا يعملون، في القطاع العام، حيث الراتب مرتفع والاستقرار كبير. وفي المقابل، يخضع الأجانب لاتفاقات مقيدة وشديدة القسوة مع المشغلين، ويحظر عليهم الإضراب والتنظيم، وإذا انتكهت حقوقهم فإنه لا توجد جهة (ولماذا تكون؟) لتقديم شكوى إليها. وعلى الرغم من أن قوانين العمل في الدولة تبدو كأنها تستوفي المعايير الدولية وتخضع لرقابة وزارة العمل، لكن تطبيقها عمليًا محصور في قطاعات ومناطق معينة. وهو ضعيف خصوصًا في المجالات الأكثر إشكالية – البناء والعناية – ولا تسري أبدًا في مناطق التجارة الحرة؛ أي على خمسين في المئة من قوة العمل الأجيرة على الأقل. ولهذا السبب، لا يحصل معظم العمال على شروط أساسية مثل إجازات مرضية وغيرها، ويبلغ الكثيرون منهم يبلغون عن إهانات، قسوة وعنف جسدي وجنسي متواصل ويومي (Fargues et al 2019).

تشكل معسكرات العمل ومساكن العمال النقيض المطلق لمدن الأثرياء الآمنة، التي يسكنها رجال الأعمال. وينص القانون على تخصيص ثلاثة أمتار مربعة على الأقل للعامل في مكان نومه، وهذا معيار شبيه بقواعد الأمم المتحدة لإسكان الأسرى، ولكن واضح بالطبع أن هذا أيضًا لا يطبق. ويأتي الكثيرون من العمال الأكثر استغلالًا إلى هذه الدولة كي يتمكنوا من توفير المال لإعالة عائلاتهم، بعد أن رهنوا جميع أملاكهم أو دخلوا في ديون هائلة لتجار العمال والسماسرة. وعندما يصِلون، يكون أجرهم أحيانًا أقل مما وُعدوا به، ويتكشف أنهم يرسلون إلى أعمال مختلفة عن تلك التي خُصصت لهم، وأنهم سيحتاجون سنوات طويلة من العمل المضني قبل أن يتمكنوا من العودة إلى بيتهم. ويفاجئون أحيانًا بأنهم غير ضروريين أصلًا وعليهم الانتظار، في ظل عوز شديد، إلى حين يعود المال يتقطر عليهم. يبدو أن الإمارات نجحت في تجسيد مثالي للمبدأ الرأسمالي بإنشاء «أسواق عمل لينة»؛ فالعامل لين للغاية، متنقل جدًا، لدرجة أن بإمكانه أن يسرَّح فورًا عندما

إن اتفاقيات السلام ورياح الحرب في الشرق الأوسط هما جانبان للعملة نفسها: الدولار الأميركي. ومثلما ادعى بشكل مقنع شمشون بيخلر ويونتان نيتسان (٢٠٠٧)، عمل تحالف النفط – السلاح الذي دفعته الولايات المتحدة في المنطقة من أجل تحصين مصالح مجموعات رأس المال الأميركية الكبرى، ليس بواسطة الحفاظ على استقرار سعر النفط أو خفضه، وإنما بواسطة السيطرة على قوة الإنتاج وحتى لجمها بهدف ضمان الأرباح.

لا تكون حاجة إليه. وهكذا، على سبيل المثال، جرى خلال الأشهر الأولى لانتشار وباء كورونا طرد أكثر من مئتي ألف عامل، بجرة قلم ومن دون الحاجة إلى الانجرار إلى محكمة (Culin 2020). واضح أن تقاليد العمل هذه، على الرغم من فظاظتها، ليست استثنائية. فمكانة مهاجري العمل، خاصة العاملين بأجر متدن، مكشوفة وضعيفة، وخاصة في إسرائيل. لكن على الرغم من ذلك، تترك الترتيبات المتبعة في الإمارات المتحدة لرأس المال الإسرائيلي شيئًا ما يطمح إليه: قوة عمل أجيرة، مؤلفة بغالبيتها العظمى من أجانب، ولا تحظى بالامتيازات المحفوظة لمواطنين ولا ترفع دعوى ضدهم. وهذه قوة عمل منظمة بموجب هيكلية هرمية عرقية، وتوافق – طواعية أو مرغمة – على التفوق المطلق للمجموعة الإثنية الحاكمة. وإذا تمعنا في البنية الطبقية للإمارات المتحدة، وميزات الاقتصاد السياسي لإمارة النفط، تنكشف الرأسمالية الإسرائيلية في عصرنا، وتنجلي أيضًا أي «فرص اقتصادية» كامنة في الاتفاق.

الإمارات المتحدة هي القلب النابض لتجميع رأس المال في الشرق الأوسط في عصرنا. وهي أحد الاقتصادات الاستهلاكية الأكبر في العالم والثانية في الشرق الأوسط. واستند تجميع رأس المال في الخليج منذ بدايته على اكتشافات لمخزونات نفط وغاز طبيعي في الستينيات. وقد تحولت الإمارات إلى دولة مستقلة في العام ١٩٧١، تحت رعاية بريطانية وأميركية. وحقق ذلك ربحًا للأطراف جميعها. وتم ضخ دخل الدولة من تصدير وقود الكربون – ما يسمى البترو دولار – إلى أسواق المال العالمية (التي عمل الكثير منها دون مراقبة في حينه) وأسهمت في تطورها بشكل كبير. وسمح ضخ المداخيل من الخليج للمصارف الدولية بزيادة القروض للشركات العالمية والحكومات بشكل كبير جدًا، وخاصة للدول في العالم الثالث التي واجهت في السبعينيات أزمات سيولة مالية (التي نجمت بحد ذاتها، بين أسباب أخرى، من ارتفاع أسعار النفط بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر العام ١٩٧٣). وأسهمت أموال الخليج أيضًا بتصاعد قوة الولايات المتحدة إلى مرتبة دولة عظمى عالمية، لأن أجزاء كبيرة من عائدات النفط استثمرت بسندات دين أميركية. وبسبب تسعير قيمة النفط بالدولارات، ساعد تطور اقتصادات الخليج في تحويل الدولار إلى عملة عالمية؛ وما زالت هذه الحقيقة تسمح للولايات المتحدة بتمويل العجز دون إحداث تضخم مالي (وهذه خدعة أسماها مايكل هدسون «سوبر إمبريالية»؛ Hudson 2003). وتم «تدوير» أرباح النفط؛ أي أنها غذّت تراكم رأس المال العالمي، وبطرق أخرى أيضًا، وبينها شراء بضائع ثمينة، تطوير بنى تحتية، مصانع بناء هائلة، ومقتنيات عسكرية بالطبع. واليوم، يتم تدريج الإمارات كثامن أكبر مستوردة سلاح في العالم (الأولى هي السعودية)، ومعظم سلاحها جرى شراؤه من الصناعات الأميركية مباشرة (Hanieh 2018).

إن اتفاقيات السلام ورياح الحرب في الشرق الأوسط هما جانبان للعملة نفسها: الدولار الأميركي. ومثلما ادعى بشكل مقنع شمشون بيخلر ويونتان نيتسان (٢٠٠٧)، عمل تحالف النفط – السلاح الذي دفعته الولايات المتحدة في المنطقة من أجل تحصين مصالح مجموعات رأس المال الأميركية الكبرى، ليس بواسطة الحفاظ على استقرار سعر النفط أو خفضه، وإنما بواسطة السيطرة على قوة الإنتاج وحتى لجمها بهدف ضمان الأرباح. والانخفاض المتواصل في أسعار النفط، الذي بدأت مؤشراته تظهر منذ نهاية القرن العشرين ولُجمت لدى غزو العراق، وصل إلى

حضيض في العام ٢٠١٦، عندما انخفض سعر برميل النفط إلى ٢٦ دولارًا.

وفي محاولة «لمكافأة» اقتصادات الخليج من التعلق بالوقود الأحفوري، بدأت الحكومات وأصحاب رأسمال محليون بتنويع ملف استثمارات الشركات الوطنية، إلى درجة أنه بات اليوم، وفقًا لتقديرات سائدة، ليس أكثر من خمسة في المئة من ناتج الإمارات المتحدة يستند مباشرة إلى عائدات النفط والغاز. وتحولت اقتصادات الخليج، خلال العقد ونصف العقد الماضي، إلى مراكز مالية ولوجيستية ترسل أذرعها إلى جميع دول المنطقة وخارجها، وتنفذ أعمالًا في قطاعات واسعة بينها البناء، المصارف، خدمات التجارة الدولية والنقل، تطوير بنى تحتية ومصالح تجارية زراعية. وكانت دول الخليج، خاصة السعودية والإمارات المتحدة، الرابحين الأكبر من موجة الخصخصة النيوليبرالية التي فُرضت على دول المنطقة (كما في العالم كلّه) منذ الثمانينيات، إذ إن شركاتهم اشترت بأسعار حملة تنزيلات السيطرة على خدمات عامة، مالية، أراض وبنية تحتية للاتصالات. وهذا أحد أسباب ضلوع الخليج في قمع الربيع العربي ومنع إمكانية دمقرطة سياسية واقتصادية. تحالف معاد لإيران ومعاد للسلفية؟ ربما؛ لكن علينا ألا ننسى أن نمو السلفية الإسلامية ينبع بين أمور أخرى من انعدام بديل يساري بمقدوره توجيه غضب شعبي ضد الرأسمالية المتوحشة وتحويلها إلى سياسة تحررية، إن لم يكن ثورية (Hanieh 2013; 2018).

لم تقطع عولمة اقتصادات الخليج، وحتى الخصخصة التدريجية لصناعات الطاقة نفسها، العلاقة بين رأس المال والحكم وإنما أعادت بلورتها، وحتى أنها عمّقتها. وتسمح أرباح الانتاج الكبرى التي نفذتها الدول في السنوات الأخيرة، والفائض الكبير الذي تراكم في عصر النفط، للحكومات بالاستثمار في دفع مصالح النخبة الاقتصادية – السياسية الحاكمة. والدولة ورأس المال الخاص في الإمارات مندمجان ببعضهما في علاقة وثيقة وحميمية، بحيث يسيطر أبناء العائلة المالكة الذين يمسكون بمقاليد الحكم، كأصحاب رأس مال خاص، على أسهم الشركات الكبرى. فساد؟ بالإمكان تسمية ذلك هكذا، لكن الاقتصادي السياسي، آدم هانيه، يدعي أن دول الخليج لا تنحرف عن النموذج المسيطر في الدولة الرأسمالية في عصرنا (Hanieh 2018). بل على العكس، فهي تقدم نموذجًا بارزًا للشكل الذي تدعم فيه الدولة تراكم رأس المال في سياق متغير. وإذا كانت الدولة القومية شكلت في الماضي إطارًا حاميًا لتطور رأس المال الوطني الصناعي، فإنها اليوم، وفيما رأس المال عالمي، فإن دور الدولة اليوم هو دعم أصحاب رؤوس أموالها في المنافسة الدولية. وتحظى الشركات الخاصة في الإمارات بـ: دعم حكومي كبير، تسهيلات في الضرائب، تراخيص حصرية للاستيراد والتصدير، استثمارات دولتية، قروض بفائدة قليلة، وحماية لسوق رأس المال.[٧] ويتضح أن الإمارات المتحدة تعمل مثل أي دولة رأسمالية أخرى تمامًا.

وتشدد رؤية التطوير الاقتصادي في الإمارات المتحدة، التي تتطلع إسرائيل على ما يبدو إلى الاندماج فيها، على تطوير وسائل لمواجهة أزمة المناخ وجني أرباح من الواقع الاقتصادي الذي ينشأ في هذا العصر. واليوم بات معدل درجات الحرارة في أشهر الصيف في الإمارات يصل إلى ٤٥ درجة مئوية في الظل، ويتوقع علماء ارتفاعًا يصل إلى خمس درجات مئوية في العقود المقبلة. مفهوم أن العيش مستحيل من دون مكيف هواء، لكن يوجد في أبراج أبو ظبي ودبي أجهزة تبريد ذكية تستند إلى ضخ المياه بواسطة أنابيب ومضخات مدفونة بين واجهات الزجاج والحيطان. وتصل هذه المياه، بالمناسبة من منشآت تحلية عملاقة ومحاجر بعيدة في الصخر الصحراوي. وبالإمكان التفكير بالمياه مثل التفكير بالنفط الجديد – مورد سيصبح نادرًا وثمينًا أكثر في العقود القريبة – والتفكير بالسيطرة على تكنولوجيا التحلية، البنية التحتية ومواقع استخراجها كغاية اقتصادية، سياسية وإستراتيجية. ومجال آخر، ليس أقل أهمية، تسرع الإمارات المتحدة نشاطها فيه هو صناعة الزراعة والمواد الغذائية (agri-business). واستند اتساع النشاط في هذا المجال منذ بدايته إلى أيديولوجية الأمن الغذائي؛ أي إلى التطلع المعلن لتزويد سكان الاتحاد باحتياطي كاف من المواد الغذائية المتنوعة التي ليس بالإمكان صنعها بإنتاج محلي بسبب ظروف المناخ. وعلى الرغم من ذلك، فإن حجم اتساع الشركات من الخليج في مجال إنتاج المواد الغذائية تجاوز منذ مدة الاحتياطي

تجاوز حجم اتساع الشركات الخليجية في مجال إنتاج المواد الغذائية الاحتياطي اللازم لتزويد الاستهلاك هناك. وتسيطر الشركات اليوم، على سبيل المثال، على خمسين في المئة من الإنتاج الزراعي في مصر، ويُخضعون تدريجيًا إنتاج المواد الغذائية على المستوى الإقليمي وحتى العالمي أيضًا لمصالح رأس المال في الخليج الفارسي (هناك).

اللازم لتزويد الاستهلاك هناك. وتسيطر الشركات اليوم، على سبيل المثال، على خمسين في المئة من الإنتاج الزراعي في مصر، ويُخضعون تدريجيًا إنتاج المواد الغذائية على المستوى الإقليمي وحتى العالمي أيضًا لمصالح رأس المال في الخليج الفارسي (هناك).

ويدل مصطلح «أمن غذائي» على أمور كثيرة. فهو يؤكد على تحويل الصناعات كافة إلى صناعات أمنية، كتلك التي يسمح استخدام إستراتيجي لها بخوض حرب اقتصادية ضد مجموعات سكانية. كما أنه واضح لقادة الاقتصاد العالمي اليوم أن تراكم رأس المال بشكله الحالي قد يقود إلى أزمة بيئية، اجتماعية واقتصادية ستكون نتائجها الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية كارثية. وفي ظروف كهذه، ستكون الموارد الأساسية المطلوبة للعيش – ماء، غذاء، دواء، أجهزة طبية – بمكانة موازية للنفط والسلاح. وتتحول السيطرة على إنتاجها وتوزيعها إلى وسيلة حرب حقيقية وتوفر فرصًا لا نهائية للربح، خاصة عندما يتطلب شراؤها، من جانب دول وعائلات، تمويلًا من القطاع المالي وإخضاع المقترضين لنظام صارم لسداد ديون. وثمة أهمية لأن ندرك في هذا السياق أن المنظومة المالية في الشرق الأوسط تخضع اليوم بشكل ملموس لسيطرة رأس المال الخليجي – هكذا هو الوضع في أكثر من نصف المؤسسات المالية غير الحكومية في مصر، سورية، لبنان، الأردن والسلطة الفلسطينية، وهكذا أيضًا في نسبة كبيرة من هذه المؤسسات في شمال أفريقيا (هناك). والسيطرة على الجهاز المالي، أو السيطرة بواسطة الدَين، هي شكل من أشكال الحرب الاقتصادية، التي تسمح بالسيطرة على مصير الأفراد، العائلات والشعوب. وتقف خلفها، بحال تأهب دائم، قوى آخذة بالاتساع من الشرطة والجيش، السلاح المتطور وأنظمة رقابة ومتابعة ذكية، وهذا مجال التصدير الأساسي للديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط.[8]

***

من وجهة النظر الأنثروبولوجية، أي اتفاق سلام هو «اتفاق تجارة»: اتفاق سلام يغير طبيعة التبادل بين الشعوب والمجموعات، فبدلًا من الانتقام («العين بالعين») ينتقلون إلى تبادل الهدايا، النساء والبضائع (Levi-Strauss 1969; Anspach 2017). كما أن مصطلح «السلام الاقتصادي» ليس أمرًا جديدًا في إسرائيل، على الرغم من محاولات بنيامين نتنياهو ادعاء ملكيته للمصطلح منذ خطابه في مؤتمر هرتسيليا في العام ٢٠٠٨. وعلى الرغم من ذلك، بماذا تختلف اتفاقيات أبراهام عن اتفاقيات أوسلو؟ بماذا تختلف العلاقات الاقتصادية الناشئة مع دول الخليج عن العلاقات مع مصر والأردن والشعب الفلسطيني في الضفة وغزة؟ وتتعلق الإجابة على هذين السؤالين بالظروف الدولية والميزات الاقتصادية والسياسية للدول نفسها، وخاصة بتغير العلاقات بينهما. فاتفاقيات أوسلو، مثل اتفاق السلام مع الأردن، استندت إلى محاولة الدمج بين رأس المال الإسرائيلي والدولي وبين العمل العربي الرخيص في مناطق صناعية مخصصة لذلك ستقام في المناطق الحدودية - وهي بمثابة مناطق تجارة حرة ستكون مخصصة بالأساس لإنتاج بضائع، وتستفيد من شروط جمركية مفضلة في التصدير إلى إسرائيل، الولايات المتحدة وأوروبا.[9] ويستند الاتفاق مع الإمارات المتحدة إلى مصالح اقتصادية أخرى. وهدفه الأساسي هو تقوية جوهر رأس المال الإسرائيلي العالمي، الذي يستند بقدر كبير إلى صناعات الخبرة العلمية والتصدير الأمني (هايتك). ودعم الدولة لصناعة الهايتك، بواسطة هبات، إعانات، إعفاء من الضرائب،

طائرة إل عال الإسرائيلية بعد هبوطها في مطار أبوظبي لأول مرة ٣١ آب ٢٠٢٠ . عن «يورو نيوز»

استثمارات في الأبحاث والتطوير وتحمل التكاليف المرتفعة لتأهيل «رأس مال بشري»، هو التعبير الأبرز عن شكل دعم دولة إسرائيل لتراكم رأس المال في سوق التنافس الدولي. ويعتبر فتح أسواق جديدة للصادرات الأمنية الإسرائيلية، في الدول العربية وعن طريقها إلى دول إسلامية أخرى أيضًا، عمل وطني، إذ إن الهايتك، كما هو معروف، هو محرك النمو المركزي للاقتصاد الإسرائيلي.

يبدو أن المصلحة الإسرائيلية بتعزيز المكانة التنافسية لقطاع التصنيع العالي الإنتاجية اندمج مع حاجة دول الخليج الملحة جدًا في مواجهة انهيار أسعار النفط لدى انتشار وباء كورونا. ففي آذار العام ٢٠٢٠ انخفض سعر برميل النفط إلى ثلاثين دولارًا، ولأول مرة تم تسجيل سعر سلبي على عقود مستقبلية، بسبب الطلب المرتفع على منشآت تخزين. ويبدو أن هذين الأمرين اندمجا في رؤية دونالد ترامب To Make America Great Again، أي ترميم مكانة الولايات المتحدة، الإمبراطورية الضعيفة. ومن جهة، يدل الاتفاق على الحاجة إلى تعزيز التحالف بين قوى داعمة لأميركا في المنطقة وتسليحها وقت الحاجة؛ ومن الجهة الأخرى، سباق التسلح نفسه – وفي مركزه بيع طائرات F-٣٥ المختلف عليه للإمارات المتحدة – يواصل تغذية الصناعات العسكرية الأميركية. وهذا قبل أن نذكر الأسباب السياسية الفورية أكثر: تراجع التأييد لترامب (ولنتنياهو) على خلفية الإدارة الفاشلة لأزمة كورونا.

ليست حقيقة أن الاتفاق يعبر عن مصالح أصحاب رأس المال مفاجئة أو حتى مثيرة للاهتمام بشكل خاص، بحدّ ذاتها. والمثير أكثر للاهتمام هو انضمام قوى اجتماعية أخرى إلى دعم الاتفاق الذي لن يفيدهم بالضرورة. وثمة أهمية في هذا السياق أن نتذكر أن ثمار النمو لا تتوزع بشكل متساوٍ بين القطاعات المختلفة. بل على العكس، فقد أنتجت العولمة قطاعين في إسرائيل: قطاع دولي يعمل فيه عاملون متنقلون بأجر مرتفع، وقطاع محلي يتكون من الفروع الاقتصادية القديمة والمصالح التجارية الصغيرة، ولا يحصل العاملون والمدراء فيه على شروط جيدة، ولا مكانة اجتماعية مرموقة أو قوة سياسية. بالإمكان التقدير أن هذا التقسيم مطابق بقدر كبير للتمييز بين الأشكناز واليهود الشرقيين، لأن الفجوات في التعليم بين هاتين المجموعتين ما زالت هائلة على الرغم من الارتفاع المطلق للاستحقاق لشهادة بجروت (توجيهي) والحصول على تعليم عال في العقود الأخيرة

حفظ حلم الضم خصوصًا، يؤكد نموذج «السيادة المتراكمة» الإسرائيلية – سيادة لا تحول الاستثمار العنيف بالمستوطنات إلى درجة فرض القانون على مناطق الضفة الغربية وإنما تواصل التمسك بالاحتلال ككنز ذي قيمة تخمينية، بالإمكان جني أرباح منه خاصة عندما لا «يحققونه».

(Cohen et al 2019).[١٠]

تعيد الأيديولوجيا التي تبرر الهدايا السخية التي توزعها الدولة على أصحاب رأس المال تعريف الدولة كشركة صيانة متطورة. ويعني أن تكون مواطنًا في دولة كهذه أن تكون صاحب أسهم؛ كمن لديه مصلحة، بمثابة خيارات، بارتفاع قيمة كنوز المجتمع ونموه المتواصل. من جهة، يستند تبرير ذلك إلى فرضية أن ثمار النمو تتوزع، إن لم يكن بالتساوي فبشكل معقول، بين أصحاب المصلحة – وهذه فرضية لا أساس لها بعد عقود من اتساع متزايد للفجوات الاجتماعية تحت النظام النيوليبرالي. ومن الجهة الأخرى، يفترض هذا المفهوم للدولة أَمْوَلة كبيرة، تربط المستقبل الاقتصادي للعاملين والعاملات الأجيرين بمستقبل رأس المال الكبير. وتقود خصخصة الخدمات العامة، وخاصة صناديق التقاعد، إلى تعلقنا المتزايد جميعًا بأداء البورصة. ولدينا مصلحة مباشرة وفورية بتأييد سياسة اقتصادية تحرس الدولة في إطارها سوق المال (تزويد متزايد للسيولة) وتنقذ مؤسسات مالية، على الرغم من أن هذه سياسة مدمرة بالنسبة لنا في الأمدين المتوسط والبعيد. ويستند دمج المصالح بين العاملين وأصحاب رأس المال على القدرة على الحفاظ – أي حراسة – على مستقبل هادئ للرفاه الاقتصادي، وهذه مصلحة تتعاظم قوتها خاصة عندما تكون التهديدات على هذا المستقبل آخذة بالتكاثر. وكلما تزايدت الشكوك حيال القدرة البشرية على الصمود أمام كوارث مناخية، صحية وسياسية، كلما تكاثرت المجموعات السكانية «غير الضرورية» التي تتدفق إلى بوابات الدول الغنية وتطالب بالدخول، ترتفع بذلك قيمة سهم المواطنة، حتى لو كانت هذه مواطنة محدودة. وبالشكل نفسه، كلما تعالت شكوك حول استمرار قوة تراكم رأس المال بالاستقرار إلى الأبد على دورة ديون آخذة بالتزايد، تتزايد الأصوات الداعية إلى إنقاذ الرأسمالية بأي ثمن.

وبشكل مثير وربما ليس عفويًا، فإن الإدراك لتراكم ديون تاريخية ليس بالإمكان تسديدها من دون أن يؤدي ذلك إلى انهيار النظم، يعيد بلورة الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني من جديد. ومثلما اقترحت في مكان آخر (ماعوز ٢٠٢٠)، فإن حفظ حلم الضم خصوصًا، يؤكد نموذج «السيادة المتراكمة» الإسرائيلية – سيادة لا تحول الاستثمار العنيف بالمستوطنات إلى درجة فرض القانون على مناطق الضفة الغربية وإنما تواصل التمسك بالاحتلال ككنز ذي قيمة تخمينية، بالإمكان جني أرباح منه خاصة عندما لا «يحققونه». وفي موازاة ذلك، الإدراك أن الدَين التاريخي للفلسطينيين داخل إسرائيل – وخاصة نهب الأراضي الكبير – وهو أيضًا ليس بالإمكان تسديده، يقود إلى تبني توجه يقترح على المواطنين العرب الانضمام إلى مجهود «تكبير الكعكة» لصالح الجميع. وبشكل محدد أكثر، يتحقق هذا الاقتراح بقرار الحكومة رقم ٩٢٢ من العام ٢٠١٥. وتوفر هذه الخطة، التي في مركزها تطوير اقتصادي للبلدات العربية وتقليص الفجوات في الميزانيات، استجابة للاحتياجات المتزايدة للطبقة الوسطى الفلسطينية، التي هي نفسها نتيجة للعولمة والإمكانيات الجديدة لريادة اقتصادية باتت ممكنة في العصر النيوليبرالي. تدعم الخطة تطور هذه الطبقة، بواسطة الاستثمار في تعليم نوعي للفلسطينيين، ودمجهم في عمل مرتفع الأجر، خاصة في الهايتك. وأفضلية عاملين عرب، في سياق الرغبة بالتوسع إلى أسواق جديدة في العالم العربي، واضحة. في الوقت نفسه، يقلل دمج عاملين عرب بقدر معين تكاليف الأجر المرتفع لمهندسين محليين، ويُحسّن مكانة إسرائيل في المنافسة المتواصلة على جذب رأس مال متعدد القوميات.

نشر أمير فاخوري مقالًا في موقع محادثة محلية الإلكتروني واقترح فيه «على الفلسطينيين (...) شراء أسهم في النظام الإسرائيلي الجديد» (فاخوري ٢٠٢٠). ويحلل فاخوري الصهيونية كحركة سياسية، ويدعي أنه على

ليست إسرائيل والإمارات المتحدة لاعبتين هامشيتين في النظام العالمي المتجدد، وليس اتفاق السلام بينهما قضية هامشية لليسار المعادي للعنصرية والمعادي للرأسمالية. فهذا الاتفاق مؤشر على مسار تطور رأسمالية عرقنة في عصرنا، ويشير إلى الشكل الذي تبلور فيه تطورات إقليمية وعالمية البنية الطبقية الداخلية، والعلاقات المتغيرة بين اليهود والفلسطينيين، الأشكناز واليهود الشرقيين، داخل الخط الأخضر وفي المناطق المحتلة.

ضوء الأزمة السياسية الحاصلة اليوم في الجمهور اليهودي، تسنح للفلسطينيين فرصة من أجل تقوية مكانتهم المدنية بواسطة تعاون مع ما يصفه «ري – صهيونية»؛ أي الصهيونية «اليسارية» الليبرالية. وعلى الرغم من أن استخدام فاخوري لفكرة اقتناء سهم هو مجازي بالكامل، فإن تحليله يندمج بشكل مدهش في التغيرات بعيدة المدى في المكانة الاقتصادية للمواطنين العرب. وما زال ينبغي أن تتضح التبعات السياسية لهذه التغيرات، لكن بات يتم التعبير عنها اليوم بالقوة المتزايدة للقائمة المشتركة وبقدرة المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل على دفع مصالحه بشكل منظم. وبذلك تختلف مكانة المواطنين الفلسطينيين عن اليهود الشرقيين، إذ على الرغم من أن الليبرالية الاقتصادية وضعف القطاع النقابي والاستيطاني أدى إلى نمو طبقة وسطى يهودية شرقية، فإن هذه الطبقة لم تحظ حتى الآن بتمثيل سياسي حقيقي وما زالت مقيدة بآليات التحكم الحزبية الأشكنازية بواسطة أسطورة الوحدة اليهودية (طوبي ٢٠١٧؛ عامور ٢٠١٩). وتواصل الاحتفالات بالاتفاقيات مع الإمارات المتحدة كتعبير عن ما هو بمثابة «سلام شرقي»، تواصل التقليد الفاخر لتسطيح المسألة الشرقية بادعاء عنصري حول «ثقافة» كرامة وتشريفات، وتستعرض صورة اليهودية الشرقية كأنها بمثابة طبقة عربية اغتنت حديثًا.

وتذكرنا أنظمة عرقنة رأس المال العالمي مرة أخرى بأنه لا ينبغي ربط العولمة الاقتصادية بلارية ما بعد القومية، ما بعد عنصرية وما بعد إثنية. وهي تتحدانا كي نفكر في الشكل الذي تتشابك فيه الطبقة مع الإثنية والعرق بأشكال جديدة، مستمدة من تاريخ طويل من الكولونيالية ولكنها تتجاوزها أيضًا، بتسخير مجموعات اجتماعية جديدة بمهمات وساطة في الرأسمالية متعددة القوميات التي تعتم على تقاسم عمل متطور. وتُترجم المنافسة على أن تكون مستغلًا من جانب رأس المال العالمي في أي مكان بحروب الطبقات، الأعراق والشعوب، أو باسمها الشامل (والإشكالي) – «حروب أهلية». وهذه الحروب، التي تدور داخل الدول القومية وخارجها أيضًا، هي السياق الذي تتحول فيه سياسة الهويات إلى مورد بأيدي اليمين الجديد، الذي يوجه الغضب المبرر وغريزة الانتقام التي تطور في داخلها الطريقة الاقتصادية من أجل إبرام تحالفات اجتماعية تطور قدرة البقاء السياسي للرأسمالية. وما أريد قوله هو أن العرقنة ليست نتيجة مرافقة لرأسمالية الكارثة، وإنما هي جزء جوهري منها. وهذا نظام تراكمي يحقق ربحًا من انعدام ثقة وجودي، زرع خوف متواصل، تدمير مبتكر وأزمة لا نهاية لها.

وليست إسرائيل والإمارات المتحدة لاعبتين هامشيتين في النظام العالمي المتجدد، وليس اتفاق السلام بينهما قضية هامشية لليسار المعادي للعنصرية والمعادي للرأسمالية. فهذا الاتفاق مؤشر على مسار تطور رأسمالية عرقنة في عصرنا، ويشير إلى الشكل الذي تبلور فيه تطورات إقليمية وعالمية البنية الطبقية الداخلية، والعلاقات المتغيرة بين اليهود والفلسطينيين، الأشكناز واليهود الشرقيين، داخل الخط الأخضر وفي المناطق المحتلة. وفهم الصهيونية ليس فقط كحركة وإنما كشكل رأسمالي معرقن – والكولونيالية الاستيطانية هي أحد أشكاله التاريخية – يسمح بتفسير كيف أن نموذج السلام الاقتصادي، الذي يقترح على الفلسطينيين الانضمام كشريك صغير لرأس المال الإسرائيلي، يندمج مع أيديولوجية بارزة لتفوق يهودي وعرقنة مستمرة للمواطنة والمجتمع الإسرائيليين. وفي الوقت نفسه، يشير الاتفاق إلى الأفق المظلم للرأسمالية العالمية، الذي يقود إلى تزايد الحروب بين المجموعات المختلفة للعاملين في ظروف إفقار متزايد، كارثة مناخية واجتماعية، وغياب بديل سياسي.

(مترجم عن العبرية: بلال ضاهر)

الهوامش

١ هذا، على سبيل المثال، خط التحرير في الموقع الإخباري المستقل «محادثة محلية»، الذي يُعرّف نفسه بأنه «بيت صحافة نشطة تنبع من الالتزام بالديمقراطية، مقاومة الاحتلال والسعي للسلام، العدالة الاجتماعية، شفافية وحرية المعلومات – لكن لا تخدم أي حزب، حركة سياسية أو برنامج سياسي».

٢ تحول اللجوء إلى نشاط مشترك لجمعيات، منظمات ناشطين وأحزاب في إطار جبهة واسعة وتحالفات بين حركات، في العقود الأخيرة إلى إستراتيجية مفضلة لليسار. وتتطلب هذه الإستراتيجية تحليلًا مفصلًا أكثر مما يمكنني أن أقترح هنا. وبالإمكان الاطلاع على تفسير نظري في كتاب دوف حنين ودافي فيلك «ما العمل الآن؟»، الذي يستعرضان فيه الشراكات كخطوة لتأسيس مشروع يساري لمكافحة الهيمنة والشعبوية. ويستندان فيه إلى دراسة أرنستو لكلاو وشنتال موف، والتي يكمن ضعفها الأساسي في تحويل السياسة إلى حقل علاقات مشروطة بالكامل، ولا يتم تحديدها أو بلورتها بقدر كبير بواسطة النظام الاقتصادي (لاكلاو وموف ٢٠٠٤؛ فيلك وحنين ٢٠١٩).

٣ ثمة أهمية للقول إنني لست خبيرة في شؤون الخليج الفارسي أو الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط. وحقيقة أنني طولبت بأن أبحث بنفسي هذه المسائل تدل على غياب يكاد يكون مطلقًا لوجهة نظر غير رأسمالية عن النقاش العام للاتفاقيات، والذي يبرز خصوصًا في أحياز الخطاب الذي يسمي نفسه يساريًا. وثمة أهمية للقول أيضًا إن التحليل السياسي الذي أطرحه هنا، ويدعو إلى إعادة الكفاح ضد الرأسمالية إلى مكانه في مركز رؤية اليسار، يتبلور في سياق تاريخي الذي يكتشف فيه كثيرين وكثيرات، في إسرائيل والعالم، مجددًا الحاجة إلى ذلك. والأزمة المالية العالمية، في العام ٢٠٠٨، وصعود اليمين المتطرف من الدمار الذي زرعته النيوليبرالية البربرية طوال أربعة عقود، وأزمة كورونا المتدحرجة توضح تحولات إدراكية في أوساط شرائح واسعة. وتكشف الأحداث التاريخية (ولكن بمكر هيغيلي نمطي) الأخطاء والإخفاقات كافة حول ما كنا نعتقده سابقًا.

٤ لا ينبغي أن تغيّب عن أعيننا المعارضة المهمة للقائمة المشتركة لاتفاق السلام مع الإمارات المتحدة والبحرين. الحقيقة المؤسفة أن هذه المعارضة ليست مفهومة بتاتًا لقسم كبير من المعسكر الذي يسمي نفسه يسارًا في إسرائيل. والتوجه الذي بموجبه سيؤدي «خطاب قومي» أقل بقليل و»براغماتية» إلى تحسين مكانة المواطنين الفلسطينيين تم التعبير عنه، على سبيل المثال، في مفهوم جمعية «سيكوي» حول التطوير الاقتصادي في البلدات العربية. ويدعون في الجمعية أن الحكومة الإسرائيلية، على الرغم من ميلها إلى التحريض بشكل عنصري ضد السكان العرب ومأسسة التفوق اليهودي بالقانون، تطرح في السنوات الأخيرة آفاق اندماج اقتصادي غير مسبوق للأقلية الفلسطينية. واستغلال صحيح لهذه الفرص الاقتصادية ستقود، بحسبهم، بصورة تدريجية ولكن أكيدة، إلى مساواة مدنية. أنظروا مثلًا مقابلة مع مدير عام المنظمة السابق، رون غيرليتس، في صحيفة هآرتس (أحيطوف ٢٠١٩).

5 Veracini 2006: Wolfe 2006; Rouhana and Sabbagh – Khoury 2015; Tatour 2019

٦ عن تاريخ هجرة العمل ورأس المال الفلسطيني من فلسطين إلى الخليج ورجوعًا أنظروا Hanieh 2011

٧ يبدو من وجهة نظر الثقافة السياسية، أن النموذج الملكي – الرأسمالي للإمارات المتحدة يتلاءم مع مفاهيم الحكم لـ»كينغ بيبي». الرأسمالية الاستبدادية التي تعتمد على حيرة المال وتصويره ببهرجة بأنه ثراء ملائم كقفاز لليد لزعيم يحكم برعاية رأس المال. وبالإمكان تحليل عروض السلطة التعسفية والعروض الكولونيالية لحكم نتنياهو بأنها تعبر عن جوانب غير عقلانية لثقافة الأمولة. وفيما تتطلب إدارة النظام الرأسمالي العالمي خبراء، لكنها في نهاية الأمر تعتمد على قيادة كاريزماتية تتواصل بدون وساطة مع قوى غير متوقعة لسوق رأس المال العالمي. ولهذا السبب، حُكم على نتنياهو على ما يبدو بالانتصار على «المدراء» من نوع نير بركات ونفتالي بينيت.

٨ عمليًا، ترتبط التقنيات المالية والأمنية ببعضهما عن طريق تصنيف المخاطر. ووفقًا لنموذج تدريج الائتمان الفردي، يمكن رؤية كيفية استخدام تصنيفات ديمغرافية واسعة لتقييم المخاطر الاقتصادية أو الأمنية التي يضعها شخص معين يخلي مكانه لصورة تمييز تستند إلى سيرة ذاتية فردية. ويسمح جمع معطيات من مصادر متنوعة واسعة طوال فترة بناء ملامح فردية للفرد، وتوقع يتزايد دقة لسلوكه في المستقبل وحتى بلورته بواسطة تهديدات ومحفزات. وفي الوقت نفسه، الخوارزميات التي تتنبأ بمخاطر وسيناريوهات تستند إلى معلومات تعكس في أحيان متقاربة عدم مساواة وتمييزاً تاريخيين، ولذلك فإن التوقعات التي يصنعونها تميل إلى نسخ البنيات الاجتماعية الموجودة. وهذان جانبان لتقنيات العرقنة المتطورة، والتي من جهة أصبحت أقل تعلقًا بفروق إحصائية – ديمغرافية واسعة (عرق، إثنية وجندرية بحد ذاتها) ومن الجهة الثانية تميل إلى مادية متطرفة، تحتجز الفرد في تاريخ من القمع الاقتصادي – الاجتماعي.

٩ المشروع الأكبر في هذا المجال هو منطقة التجارة الحرة «بوابة الأردن»، الذي تأسس في العام ١٩٩٨ ومنذئذ تعرقل تطوره لأسباب مختلفة. ووفقًا للخطة، يكون في الجانب الأردني ٢٥ مصنعًا بملكية جزئية أو كاملة إسرائيلية، تُشغّل عشرات آلاف العاملين الأردنيين. خصص الجانب الإسرائيلي لإقامة مكاتب ومراكز لوجيستية، وربما مستشفى لأهداف سياحة طبية للأردنيين وسكان الإمارات الخليجية. وانضمت مصر أيضًا في العام ٢٠٠٤ تحت رعاية الولايات المتحدة، إلى نظام تجارة حرة مع إسرائيل. وبموجب الاتفاق، تمنح الولايات المتحدة إعفاء من الجمرك للبضائع المصنوعة في مناطق صناعية محددة (في مناطق القاهرة، الإسكندرية، بور سعيد، الدلتا المركزية، بني سويف والمنية)، التي أقل من ٣٥٪ من عملية الإنتاج فيها تتم بالتعاون بين منتج مصري وآخر إسرائيلي، والتي عنصر الإنتاج الإسرائيلي فيها هو ١٠,٥٪ على الأقل، ويعمل في إطار الاتفاق قرابة ٦٨٠ مصنعا وشركة مصرية، معظمها في فرع النسيج (ألنتان ٢٠١٨).

١٠ وفقا لدراسة كوهين وزملائه، فإن الفجوة في نسب ذوي التعليم الأكاديمي بين اليهود الأشكناز والشرقيين في إسرائيل تقلصت من الضعفين في الجيل الثاني إلى أكثر من ١,٥٦ في الجيل الثالث، لكن مصدر التقلص بالأساس كان انخفاض نسبة الأكاديميين الأشكناز، وكذلك على ما يبدو في ارتفاع عدد النساء اليهوديات الشرقيات اللاتي حصلن على لقب في التعليم. وتقلصت الفجوة بين الرجال، لكن نسبة اليهود الشرقيين الأكاديميين، الذين شكلوا في الجيل الثاني ٢٧٪، لم يرتفع تقريبًا، وأصبح ٢٨٪ فقط. وتنبع الفجوات من انعدام مساواة ممأسس في مستوى التعليم وسياسة تقسيم الطلاب حسب قدراتهم المتواصلة في جهاز التعليم المهني. ويعتقد الباحثون أن سد الفجوات يستغرق أربعة أو خمسة أجيال.

المصادر

بيخلر، شمشوم، ويونتان نيتسان، **أرباح الحرب: مكاسب السلام**. طبعة ثانية، حيفا: بروديس،٢٠٠٧.

غوجانسكي، تمار، **تطور الرأسمالية في فلسطين**، حيفا: مفعاليم أونيفرسيتائييم للنشر: ١٩٨٦.

لاكلاو، أرنستو، وشانطال موف، **هيمنة وإستراتيجية اشتراكية: نحو سياسة ديمقراطية راديكالية**، (ترجمة عيديت شورير)، تل أبيب: ريسلينغ، ٢٠٠٤.

ماعوز، إيلات، **قانون حي: شرطوية وسيادة تحت الاحتلال**، القدس وتل أبيب: معهد فان لير وهكيبوتس هميئوحاد، ٢٠٢٠.

فيلك داني، ودوف خميم، **ما العمل الآن**، تل أبيب: يديعوت الكتب، ٢٠١٩.

كلاين، نعومي، **عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث**، (ترجمة ديبي أيالون)، تل أبيب: أندلس، ٢٠٠٩.

كامب، أدريانا، وريفكا رايخمان، **عمال أجانب: الاقتصاد السياسي لهجرة العمل في إسرائيل**، القدس وتل أبيب: معهد فان لير وهكيبوتس هميئوحاد، ٢٠٠٧.

Anspach, Mark R., "Vengeance and the gift," in James Alison and Wolfgang Palaver (eds.), *The Palgrave Handbook of Mimetic Theory and Religion*, New York: Palgrave Macmillan, 2017, pp. 53-59

Cohen, Yinon, Noah Lewin- Epstein, and Amit Lazarus, "Mizrah- Ashkenazi Educational Gaps in the Third Generation", *Research in Social and Stratification Mobility* 59, (2019), pp 25-33.

Culin, Hamza, "A Marxist Guide to Understanding the Gulf States Political Economy: An Intervew with Adam Hanieh", Jacobin, Jul. 13 2020. (online)

Fargues, Philippe, Nasra M. V, and Imco Brouwer, "Working and Living Conditions of low- Income Migrant Workers in the Hospitality and Construction Sectors in the United Arab Emirates", GLMM-RR-No. 2/2019, Florence, Migration Policy Center, the European University Institute and the gulf Research Center, 2019.

Farsakh, Leila, *Palestinian Labour Migration to Israel*, London and New York: Routledge, 2015.

Foster, John Bellamy, and Intan Suwandi, "COVID-19 and Catastrophe Capitalism: Commodity Chains and Ecological- Epidemiological- Economic Crises", *Monthly Review*, June 1, 2020 (blog)

Gordon, Neve, *Israel's Occupation*, (Berkeley: University of California Press, 2008).

Hanieh, Adam, "The Internationalisation of Gulf Capital and Palestinian Class Formation", *Capital & Class* 35(1), (2011), pp. 81-106

Hanieh, Adam, *Lineages of Revolt, Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East*, Chicago: Haymarket books, 2013.

Hanieh, Adam, *Money, Markets, and Monarchies: The Gulf Cooperation Council and the Political Economy of the Contemporary Middle East,* (Cambridge: Cambridge University Press, 2018.Hudson, Michael, *Super Imperialism: The Origin and Fundamentals of U.S. World Dominance*, London: Pluto press, 2003.

Legassick, Martin, and David Hemson*, Foreign Investment and the Reproduction of Racial Capitalism in South Africa* (Foreign Investment in South Africa: A Discussion Series, No. 2, 1976.), London Anti- Apartheid Movement

Levi- trauss, Claude, *The Elementary Structures of Kinship*, trans. James Harle Bell, John R. von Sturmer and Rodney Needham, Boston: Beacon Press, 1969.

Robinson, Cedric J., *Black Marxism: The Making of the Black Radical Tradition*, Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 2000.

Rouhana, Nadim N., and Sabbagh- Khoury, Areej, "Settler- Colonial Citizenship: Conceptualizing the Relationship between Israel and Its Palestinian Citizens", *Settler Colonial Studies* 5(3), (2015), pp. 205-225

Shafir, Gershon*, Land, Labor, and the Origins of the Israeli- Palestinian Conflict, 1882-1914*, Cambridge: Cambridge University Press, 198).

Tatour, Lana, "Citizenship as Domination: Settler Colonialism and the Making of Palestinian Citizenship in Israel", SSRN Scholarly Paper ID 3533490, Rochester, NY: Social Science Research Network, 2019.

Veracini, Lorenzo, *Israel and Settler Society*, London Pluto Press, 2006.

Wolfe, Patrick, "Settler Colonialism and the Elimination of the Native", *Journal of Genocide Research* 8(4), (2006). pp. 387-409

مقالات من الصحف

أحيطوف، نيطاع، «عكس ما تفكرون به. اليمين يدفع العرب قدمًا بشكل غير مسبوق»، **هآرتس**، ٢٠١٩/١٠/٢٤.

ألنتان، ياعيل، «سلام بارد، اقتصاد دافئ»، **دافار هعوفديم بَإيرتس يسرائيل**، ٢٠١٨/٥/٢٥.

طوبي (طوهاريف)، إيتمار، «عمل عربي، ألسنة لهب شرقية»، **هعوكيتس**، ٢٠١٧/٤/٢٩.

عامور، مئير، «بالإمكان التأكيد بعد ٤٠ عامًا من الحكم: الليكود سيء لليهود الشرقيين»، **محادثة محلية**، ٢٠١٩/٢/٢٥.

فاخوري، أمير، «توجد فرصة للفلسطينيين لشراء أسهم في النظام الإسرائيلي الجديد»، **محادثة محلية**، ٢٠٢٠/١٠/١٣.